

السياسة المائية لإيران مع العراق.. حلول مؤجلة ونزاع مستمر



باحث غير مقيم بالمعهد
د. بنفشه كينوش

من المحتمل أن تدخل إيران في صراع كبير حول المياه مع العراق، إذ نتج عن سُحّ المياه في هذا البلد مشكلات اجتماعية وسياسية وأمنية كبيرة. أما العراق فيلقي باللائمة على إيران في تحويل مجرى الأنهار التي ترفد نهري دجلة والفرات، فضلاً عن بناء سدود مخالفة للقانون الدولي، كما تعتقد إيران أنه يمكن حلّ المشكلة من خلال دبلوماسية مائة إيجابية مع العراق، إلا أنها تعترف بأن مثل هذه الدبلوماسية غير موجودة.

كيف يؤثر سُحّ المياه على العلاقات الإيرانية العراقية؟

لقد ساءت العلاقة بين إيران والعراق نتيجة أزمة المياه بين الدولتين، إذ تعاني إيران أزمة مياه ظهرت منذ عام 2011 من المتوقع أن تتفاقم وتؤدي إلى نقص كبير في المياه في البلاد بحلول عام 2036. لقد تضاقت إيران عن هذه المشكلة بحثاً عن حلول سريعة ومجدية كالسدود الضخمة ومشروعات نقل المياه. وعلى الرغم من العواقب الاجتماعية والاقتصادية لمثل هذه المشروعات، فشل البرلمان الإيراني مراراً في تعطيل خطط نقل المياه وبناء السدود المزمع تنفيذها على مدار السنوات الخمس المقبلة⁽¹⁾.

كذلك ساهمت السياسة المائية في إيران في تفاقم المشكلة على طول حدودها الغربية مع العراق، حيث يذهب نحو ثلثي إجمالي الـ 10.2 مليار متر مكعب من المياه الإيرانية المتسرّبة من البلاد إلى العراق⁽²⁾. ويتوقع الخبراء أن تفقد المحافظات الإيرانية الغربية احتياطياتها من المياه في مرحلة ما بسبب تدفق المياه السريع إلى العراق، مما يعني أن على الحكومة الإيرانية اتباع سياسات مائية صارمة تسمح لها باستخدام موارد المياه المتسرّبة من البلاد بشكل كامل، إذ ستقوم في هذا العام وحده ببناء ثلاثة عشر سدّاً جديداً، علماً بأنها بنت أكثر من 600 سدّاً في العقود الثلاثة الماضية، كما نفذت مشروعات أخرى لنقل المياه على نطاق واسع أدت إلى حرمان المحافظات الغربية المحاذية للحدود العراقية من المياه التي هي في أمسّ الحاجة إليها وحوّلتها إلى المحافظات الوسطى والشرقية في إيران⁽³⁾.

يحاول أعضاء مؤثرون في البرلمان الإيراني كل عام كسب الدعم لجبرّ المياه إلى مناطق دوائرهم الانتخابية، في حين يهدّد الانخفاض المستمر

في الموارد المائية في غرب البلاد بتدمير السياحة في محافظات تشاهار ماهال بختياري، وكردستان، وشرق أذربيجان، إذ تُعتبر هذه المحافظات الأقل حظاً في المخزون المائي السنوي في إيران⁽⁴⁾. أما المحافظات الغربية الأخرى ككرمانشاه وهمدان وخوزستان فقد استنفدت مخزونها من المياه مما جعلها في وضع أكثر حرجاً من بقية المحافظات الإيرانية⁽⁵⁾. في الواقع حدث تحوّل تدريجي من استخدام إمدادات المياه السطحية إلى استخدام المياه الجوفية لأغراض الشرب في عديد من المدن النائية في غربي إيران، ومع غياب نظام وطني لإدارة التّفايات فسيحدث مزيد من حالات تلوّث المياه في تلك المناطق على الرغم من أن تلك الحالات أقل في المدن الرئيسية حيث معايير جودة المياه أعلى من غيرها⁽⁶⁾.

وممّا زاد الأمر سوءاً جرّ الحكومة الإيرانية المياه من نهر كارون الذي كان يُعرّف قديماً بـ«النهر العظيم»، الذي ينبع من جبال زاغروس، إلى خوزستان. ومنذ العهد الصفوي في القرن السادس عشر اعتمدت أصفهان في مياهها على نهر كارون، بالإضافة إلى نهر زيانده رود، وهو نهر رئيسي آخر يجري عبر الوادي الأوسط في إيران. كذلك نُقلت المياه من زيانده رود إلى محافظة يزد على الحدود الإيرانية الشرقية. وفي السنوات الأخيرة أدت سياسة تحويل المياه هذه إلى إثارة المظاهرات في خوزستان نتيجة تحويل 45% من مياه كارون إلى مشروعات إقليمية كبرى للمياه في إيران. ومن ناحية أخرى دعم بعض السياسيين الإيرانيين -من بينهم الرئيس الإيراني السابق الراحل علي هاشمي رفسنجاني والرئيس الحالي حسن روحاني- خطاً لتحويل مياه نهر كارون إلى بلدات في المحافظات الشرقية، حيث مسقط رأسيهما، مثل رفسنجان وكرمان⁽⁷⁾.

يحوّل السياسيون الإيرانيون المياه إلى مناطقهم من أجل المشروعات الزراعية، إذ تشكّل الزراعة ما يقرب من 10.1% من الإنتاج الاقتصادي الكلي ويسهم بنحو 20% من نسب التوظيف⁽⁸⁾. وتذهب كميات كبيرة من المياه، نحو 93% من مصادر المياه المتجددة في البلاد، نحو مشروعات زراعية مروّية. وقد أدت عمليات تحويل المياه هذه إلى مشكلات في محافظة خوزستان، حيث يرفض المزارعون قبول القيود المفروضة على زراعة الأرز الذي يستهلك كميات كبيرة

من المياه ممّا يؤديّ إلى ملوحة المياه في تلك المنطقة. وكلما زادت عمليات تحويل المياه من نهري كارون وزايانده رود إلى المحافظات الشرقية أصبح المزارعون في الوادي الأوسط لإيران أكثر عدوانية للمزارعين في محافظة خوزستان المجاورة، وهي مشكلة زادت حدة التوتر القائم على طول الحدود الإيرانية مع العراق⁽⁹⁾.

على الرغم من هذه التحديات يدّعي بهروز مرادي، العضو في الشركة الوطنية الإيرانية لتوسيع موارد المياه والطاقة، أنه لا توجد خطة شاملة لإدارة المياه في إيران⁽¹⁰⁾، كما يحذّر عضو البرلمان الإيراني عبد الحميد خاطري، من أن إيران قد تشهد اندلاع حروب بسبب سُحّ المياه، ومن ثم الانهيار نتيجة لذلك. وتعدّ القرى الجنوبية والبلدات المتاخمة للحدود العراقية بما فيها بوشهر وداشستان وعبدان وجزيرة مينو، هي الأكثر تضرراً من هذه الأزمة. من ناحيته يقول رضا أردكانيان، وزير الطاقة الإيراني إن هطول الأمطار في هذا العام أقل من معدّلاته بمقدار الثلث في هذه المناطق، في حين ازدادت درجات الحرارة بنحو درجتين مئويتين، ممّا يهدّد بحدوث جفاف شديد في هذه المناطق⁽¹¹⁾.

قواعد قانونية غامضة تزيد التوتر حول المياه بين إيران والعراق

لا يوجد حل واضح حول كيفية إدارة أزمة المياه في إيران على طول الحدود مع العراق. وإذا لم تُحلّ المشكلة فمن المحتمل أن تتحول إلى تهديد أمني كبير لإيران. فبدلاً من مواجهة المشكلة تعمل إيران عمومًا على التعامل مع الصراع المائي مع العراق كمسألة داخلية لا إقليمية. وفي الواقع، لا يوجد اتفاق رئيسي أو شامل بين إيران والعراق على إدارة الأنهار المشتركة بينهما.

من ناحيتها تحمّل اللجنة الوطنية الإيرانية للتنمية المستدامة، وهي هيئة تهدف إلى تطوير أهداف الأمم المتحدة لعام 2030 من أجل التنمية، مسؤولي الدولة المسؤولية عن القرارات المتعلقة بسياسات توزيع المياه داخليًا وخارجيًا، كما تنصّ خطة التنمية الوطنية الخامسة لإيران للأعوام 2010-2015 على ضرورة منع تدفق المياه عبر إيران إلى البلدان المجاورة، وعلى إعادة تحويل تلك المياه إلى إيران، كما تدار المياه السطحية الحدودية مباشرة من خلال

اتفاقيات مشتركة مع الدول المجاورة، وغالبًا ما تُقسَم الحصص بالتساوي بين تلك الدول⁽¹²⁾.

ويمنح القانون الدولي إيران حقوقًا وواجبات في ما يتعلق باستخدام المياه الحدودية، إلا أن هذا القانون لا يزال يعتريه كثير من الغموض لأن القانون الدولي في مثل هذه الأمور يقوم إلى حدّ كبير على الاتفاق بين الدول. وفي كثير من الأحيان تتجاهل إيران المعايير الدولية ذات الصلة التي تنطبق على الدول في إدارة المياه المشتركة مما يجعل من الصعب عليها عمل سياسات لزيادة استخدام المياه الحدودية. فالمسألة خطيرة بسبب معاناة إيران من نقص مزمّن في المياه وتوافر المياه الحدودية التي من الممكن أن تكون مصدرًا جيدًا للمياه. والأهمّ من ذلك وبسبب غياب القوانين في هذا المجال، فإن إيران لا تستخدم كميات كافية من كميات المياه الهائلة الموجودة على طول حدودها، حيث يمتد نحو 22% من موارد المياه الإيرانية على طول 1918 كلم من حدودها من خلال ستة وعشرون نهرًا صغيرًا وكبيرًا تجري في تلك المنطقة⁽¹³⁾. وعلى الرغم من العمل مع أفغانستان على توقيع اتفاقيات للمياه في هلمند، فإن إيران تفتقر إلى دبلوماسية متعددة الجوانب لمعالجة قضايا مماثلة مع العراق⁽¹⁴⁾.

تُعتبر معاهدة السلام لعام 1639 بين الإمبراطوريتين الصفوية والعثمانية أول معاهدة مسجّلة شملت شط العرب، وهو الممر المائي المتنازع عليه بين إيران والعراق، إلا أن المعاهدة افتقرت إلى التفاصيل وكانت، إلى حدّ كبير تتسق مع الولاءات القبلية، فأدّت إلى اندلاع حروب بين الطرفين، كما كانت هناك معاهدة أخرى معروفة باسم معاهدة أرضروم الثانية لعام 1847، تركت قضية المسؤولية الإقليمية للضفة الشرقية لشط العرب بلا حلّ، كما نتج عن بروتوكول القسطنطينية لعام 1913 تشكيل لجنة لترسيم الحدود، إلا أن هذا القرار انتهى مع اندلاع الحرب العالمية الأولى.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى وترسيم الحدود بين إيران والعراق ظهر النزاع حول مياه شط العرب كقضية دولية ونتاجت عنه معاهدة بين البلدين في عام 1937⁽¹⁵⁾، وشكّلت لجنة جديدة لترسيم الحدود المائية بين الطرفين،

إلا أن تلك تلك اللجنة لم تحقّق سوى قليل من التقدم. وفي خمسينيات القرن الماضي عملت الحرب الباردة العربية وعديد من الانقلابات العسكرية في العراق على إعاقة أي تقدّم حول تلك القضية. وأخيراً في شهر مارس من عام 1975، وبسبب جهود وساطة المملكة العربية السعودية، وقّعت إيران والعراق اتفاقية الجزائر لإنشاء حدود على طول خطّ منتصف شط العرب. وفي وقت لاحق ألغى العراق تلك المعاهدة وأعلن الحرب على إيران عام 1980 للحصول على كامل عرض النهر لضمان أمن صادراته دون أي تدخّل إيرانيّ.

اعتبار إيران أن الصراع حول المياه مع العراق هو تهديد أمني

منذ انهيار تنظيم الدولة في العراق في العام الماضي تدرك إيران تماماً الحاجة إلى سيطرة أفضل على مياهها الحدودية في ظل حالة عدم الاستقرار المستقبلية في العراق، فقد أظهر استيلاء تنظيم الدولة على سدّ الموصل في أغسطس 2014، وكذلك البنية التحتية المائية الأخرى في الفلوجة وبعقوبة مدى ضعف موارد المياه في المنطقة، فقد دمّر الإرهاب كثيراً من منشآت المياه العراقية في بغداد، وصلاح الدين، ونينوى، والأنبار، وديالى، وكركوك، كما عملت المعارك الطائفية والقبلية الأخرى حول المياه في العراق على تقليص تدفق المياه إلى إيران.

كذلك تشعر إيران بالقلق من أن إجراءات تركيا لخفض تدفق المياه إلى إيران والعراق قد تزيد التوتر القائم في المنطقة، إذ تؤكّد تركيا أن نهري دجلة والفرات كافيان لتزويد العراق باحتياجاته من المياه، علماً بأن طول مجرى نهر الفرات في العراق يبلغ نحو 1000 كيلومتر، في حين يمتدّ نهر دجلة لمسافة 1300 كيلومتر على طول الحدود العراقية، ممّا يوفر أكثر من 90% من المياه الجوفية في البلاد. وفي نفس السياق يزعم خبراء المياه الإيرانيون أن العراق ليس له حصة كبيرة في نهر الفرات، وعلى الرغم من أن العراق يريد الوصول إلى 43% من مياه هذا النهر فإنه سوف يشهد انخفاضاً بنسبة 20-30% في تدفق مياه النهرين (دجلة والفرات) في غضون 30-40 سنة نتيجة مشروعات بناء السدود في تركيا⁽¹⁶⁾.

في 27 فبراير 2018 حذّر اللواء يحيى رحيم صفوي، أحد كبار المستشاريين العسكريين للمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، من أن شحّ المياه يمكن أن يؤدي إلى توترات إقليمية مع الدول المجاورة بما فيها العراق، إذ حذر الحكومة الإيرانية إلى أن الاعتراف بوجود القوات الأجنبية في العراق، في إشارة إلى القوات الأمريكية، قد يعقّد قدرة إيران على حلّ المشكلات المائية القائمة مع بغداد⁽¹⁷⁾. في ذلك الوقت أبلغت السلطات العراقية «بي بي سي» الفارسيّة بأن إيران قد وقفت تدفّق المياه إلى العراق من اثنين وأربعين نهراً⁽¹⁸⁾.

تعتبر إيران شحّ المياه على طول حدودها مع العراق مسألة أمن قومي، وتسعى للسيطرة على مجاري الأنهار المتدفقة إلى العراق، إلا أن الحدّ من هذا التدفّق ليس بالمهمّة السهلة بسبب ارتفاع تكاليف عملية تحويل المياه من مصدر إلى آخر. على سبيل المثال، يقع نهر ألوند على الحدود الإيرانية الغربية داخل إيران، ثم يعبر إلى العراق، وقد بذلت إيران قليلاً من الجهد لإعادة تحويل مجرى النهر جزئياً إلى داخل أراضيها بسبب التكاليف الباهظة لهذه العملية⁽¹⁹⁾. كذلك زادت خُطَط نقل المياه من المحافظات الغربية إلى مناطق أخرى في إيران مشكلات المياه وشحّها في المناطق التي تشترك فيها إيران في الأنهار مع العراق⁽²⁰⁾.

إن أنماط الإنتاج التي تعتمد على كثافة المياه في كل من إيران والعراق لم تسهم كثيراً في مساعدة الطرفين على حلّ خلافاتهما، وكلاهما يُسهم في انخفاض جودة وكميات المياه على طول حدودهما بسبب الأساليب والممارسات الزراعية القديمة في كل منهما. وفي عام 2011 حاول العراق وقف تدفق المياه الملوثة والمشبعة بالملح والمواد الكيميائية من إيران، إلا أن هذه المياه جفّقت مياه السبخات في كلا البلدين، ففي البصرة في جنوبيّ العراق، على سبيل المثال، تعرّضت منطقة الأهوار التي تُعتبر الكبرى في آسيا وصنفتها منظمّة اليونسكو على أنها تراث وطني، للتدمير الكامل نتيجة هذه الممارسات⁽²¹⁾.

تؤديّ عمليات بناء السدود في إيران إلى تفاقم أزمة شحّ المياه في العراق،

فثلاثة فقط من خمسة وأربعين رافداً رئيسياً كانت تتقاسمها إيران والعراق سابقاً، نجت من عمليات بناء السدود وغيرها من وسائل تحويل المياه أو الإغلاق، كما سيؤدّي سد داريان الإيراني، الذي سيتم الانتهاء من بنائه في وقت لاحق من هذا العام، إلى خفض تدفق المياه من نهر سروان (أحد الروافد الرئيسية لنهر دجلة) بنسبة تصل إلى 60%. وتعتبر هذه مشكلة خطيرة للعراق بالنظر إلى أن 30% من المياه التي ترفد نهر دجلة سنوياً منشؤها في إيران من خلال نهري سروان وأرونند، حيث سيعمل نفق بطول 47 كلم بجوار السد على تحويل مسار النهر بالكامل إلى إيران. إجمالاً، بنت إيران أربعة عشر مشروعاً على جميع روافد نهر سروان داخل أراضيها⁽²²⁾.

تُلقِي إيران نفايات الأملاح داخل رواسب السدود، وقد تعهدت الآن بتوجيه المياه المالحة إلى الخليج بدلاً من ذلك، إلا أن المياه القادمة من الخليج تتسرب باستمرار إلى مخزون مياه نهر كارون المتدهور. وبالإضافة إلى الأملاح المتسربة من السدود يوجد نزاع بين طهران وبغداد على نهري كارون وكرخ اللذين حوّلوا إلى إيران ممّا حرم البصرة من المياه العذبة⁽²³⁾.

كذلك جفّفت إيران نهر زاب الصغير المشترك على طول الحدود مع إقليم كردستان العراق، إذ أسفر بناء سدّ جديد على هذا النهر في منطقة سردشت عن نقص في مياه الشرب والمياه الزراعية في مدينة قلادزي التي يسكنها نحو 140 ألف نسمة، وتقع شمال السليمانية في العراق⁽²⁴⁾. ويأتي المصدر الرئيسي للمياه في إقليم كردستان العراق من خمسة أنهار رئيسية توفر 75% من المياه للاستخدام المنزلي والتجاري والزراعي. وينبع اثنان من تلك الأنهار -هما سروان وزاب الصغير المتدفقان إلى هذه المنطقة- من إيران⁽²⁵⁾.

كذلك شيّدت طهران سدّاً آخر على الروافد التي تغذي سدّ دوكان في شمال العراق، ويخشى أن تؤدّي هذه الأعمال وغيرها من مشروعات المياه على الأنهار المشتركة بين إيران والعراق إلى حرمان الأخيرة من مطالباتها التاريخية بالمياه المتدفقة في نهري دجلة والفرات⁽²⁶⁾، إلا أن إيران تُصِرُّ على عدم الرغبة في التعامل بشكل سيئ مع العراق في ما يتعلق بقضايا المياه،

وتُدين تجفيف سبخات الحويزة عام 2003 من أجل تحويل المياه من المناطق الشيعية في الجنوب إبان حكم صدام حسين⁽²⁷⁾.

ويقول مسؤولون عراقيون إن إيران لا تلتزم القواعد الدولية أو اتّفاقيات تقاسم المياه، فقد سعت بغداد للتفاوض مع إيران من أجل إيجاد حلول مشتركة، إلا أن القنصلية الإيرانية في السليمانية تدّعي عدم وجود أي اتّفاق مُلزم بين الطرفين باستثناء الاتّفاق حول استخدام سبعة أنهار عابرة للحدود ليس من بينها نهرا سروان وزاب الصغير، كما تصرّ إيران على أن العراق تجاهل منذ عام 2017 طلبها تشكيل لجنة لتوقيع اتّفاقية حول كيفية استخدام نهري سروان وزاب الصغير، إلا أن المسؤولين العراقيين يرون أن هذه المبادرة هي تحرّك دبلوماسي لتنفيذ أغراض معيّنة بدلاً من التحرّك الصادق لمساعدة العراق في أزمته المائية⁽²⁸⁾.

يمكن لإيران أن تستخدم عامل المياه سلاحاً للسيطرة على الفصائل والجماعات السياسية العراقية حسبما أفاد العراقيون أنفسهم. ومن الممكن أن تكون سيطرتها على نهر الزاب الصغير، حسب المراقبين، قد نتجت عن قرار الزعيم الكردي مسعود برزاني السعي للحصول على حكم ذاتي في كردستان العراق، وهي خطوة من شأنها، إن نجحت، أن تثير اضطرابات في إقليم كردستان الإيراني. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج المناطق الشيعية في العراق بما فيها مدينة النجف إلى جلب المياه من المنطقة الكردية من أجل زراعة الأرز. وقد أدّت الخلافات السابقة مع الحكومة العراقية المركزية حول الميزانية إلى إغلاق حكومة إقليم كردستان السدود وقنوات الري لحرمان المناطق الشيعية من المياه⁽²⁹⁾، كما يعتقد العراقيون أن قرار إيران قطع المياه والكهرباء كان للتلاعب بالانتخابات البرلمانية العراقية في شهر مايو 2018، وضمن نجاح المرشّح الموالي لإيران رئيس وزراءً جديداً للعراق⁽³⁰⁾.

غموض السياسات المائية لدى المسؤولين الإيرانيين

منذ نحو عقدين من الزمن احتجّ أهالي عبدان في منطقة الحدود الغربية لإيران على تحويل المياه إلى الوادي الأوسط الذي تحوّل إلى قضية أمنية كبيرة من خلال اندلاع مناوشات بين السكان والمزارعين في المنطقتين تم

على أثرها قمع تلك الاحتجاجات، إذ كان على الحكومة الإيرانية إيصال رسالة بأنها وحدها، لا المجتمعات المحلية، من يقرّر كيفية إدارة شؤون المياه في البلاد⁽³¹⁾.

ووفقاً للمادة 44 من الدستور الإيراني، تُعتبر مشروعات السدود وأنابيب المياه ملكية عامّة، أمّا المادة 45 فتنبّص على أن جميع مصادر المياه متاحة للاستهلاك العامّ، كما تسمح للدولة باستخدام المياه حسب ما هو ضروري لتعزيز مصالحها. هنا يحصل التناقض، لأن المادة نفسها من الدستور تمنح الشعب الإيراني الحقّ في استخدام موارد المياه في البلاد، وفي نفس الوقت فإن الدولة هي من يحدّد وسيطر على السياسات المائية. لذلك عندما تقرر طهران تصدير المياه إلى الدول المجاورة أو إعادة توزيع الموارد المائية داخلياً فإنها غالباً ما تصطدم بالمطالبات المائية للسكان المحليين. وتحاول قوانين أخرى معالجة مشكلة المياه في إيران، فالمادة 18 من الدستور الإيراني والمواد 18 و19 و149 من القانون المدني لا تعترف بالملكية الخاصّة لمصادر المياه، إلا أنها تؤكّد التوزيع العادل لتلك المياه وتعتبر الدولة المقرّر النهائي لكيفية توزيع الموارد المائية في البلاد وفي المناطق الحدودية. علاوة على ذلك تُصرّ الحكومة على أن الموارد المائية في إحدى المحافظات لا تخصّ سكانها المحليين على الرغم من أنها تعطى تلك المحافظة أولوية توزيع تلك الموارد المائية⁽³²⁾.

عادت مسألة توزيع المياه إلى السطح من جديد في أثناء فترة رئاسة الإصلاحية محمد خاتمي. ففي 13 ديسمبر 2003 وقّع عضو حكومة خاتمي حبيب الله بيطرف اتّفاقية مع نظيره الكويتي الشيخ أحمد الجابر الصباح لتصدير مياه الشرب إلى الكويت. وأوضح بيطرف أنه خلال الثلاثين عاماً القادمة ستصدر إيران 300-320 مليون متر مكعب سنوياً من فائض مياه الشرب إلى الكويت، ووصف هذه الاتّفاقية بأنها نقطة تحوّل للعلاقات الثنائية بين البلدين، إذ كان من المتوقّع أن تمارس إيران نفوذاً سياسياً على الكويت من خلال هذا المشروع. وكان من المخطّط أن يصل طول الأنابيب المستخدم لنقل المياه إلى 500 كيلومتر، تمتدّ 150 كيلومتراً منها تحت مياه الخليج العربي بميزانية قدرّت بنحو ملياري دولار⁽³³⁾.

وقد حذرَّ عديد من الخبراء من تنفيذ هذا المشروع لأنه سوف يؤدي إلى نقص في المياه وجفاف داخل إيران، إلا أن هذه التحذيرات لم تجد أذاناً صاغية. وعلى الرغم من زعم الحكومة عدم الاتفاق على المشروع فإنها لم تعمل بشفافية من خلال عدم إبلاغ السكان مشروعات المياه القائمة مع العراق والكويت، وأكَّدت بالتصريح عدم وصول قطرة ماء إلى هاتين الدولتين⁽³⁴⁾.

في عام 2007 ورد أن وزير خارجية إيران في ذلك الوقت منوشهر متكي أكدَّ مجدداً التزام إيران تصدير المياه إلى الكويت، وفي وقت لاحق وقَّع وزير الخارجية الحالي محمد جواد ظريف وثائق تتعلق بإرسال مياه نهر كارون للشرب والزراعة وغيرها من الأغراض إلى محافظة البصرة في العراق. وقد كُشف لاحقاً عن أن من المحتمل إرسال الحكومة الإيرانية مياه الشرب بدءاً من عام 2009 إلى العراق، إذ التزمت إيران تحويل 120 ألف متر مكعب من المياه إلى البصرة سنوياً. وكان من المقرر إرسال هذه الكميات بواسطة سفن الشحن والشاحنات والأنابيب تحت الأرض دون أي رقابة أو حتى موافقة، إلا أن مسؤولين كثيرين في إيران سيصرِّحون فيما بعد بأن كمية المياه التي أُرسِلت إلى العراق كانت ضئيلة، وبالكاد تحل مشكلة المياه في البصرة التي يبلغ عدد سكانها 2.5 مليون نسمة، كما يبلغ الاستهلاك السنوي للمياه في خوزستان في إيران 3.5 ضعف المعايير الدولية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة والظروف الزراعية السيئة، ممَّا يعني أن كمية المياه التي أرسلتها إيران إلى البصرة ليست ذات أهميَّة⁽³⁵⁾.

ولا يمكن التحقق من صحة هذه التقارير من مصدر مستقل، إلا أن بعض الساسة دافع عن قرار ضخ المياه إلى العراق، ففي عام 2013 دافع الدبلوماسي الإيراني البارز عباس عراقشي عن فكرة التجارة الافتراضية للمياه، وأصر على أن المياه يجب أن ترسل إلى العراق حيث المحاصيل الزراعية أقل استهلاكاً للمياه، وتخصيص المياه في إيران للنمو الصناعي والاستهلاك المحلي. وأضاف أن الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة ستجد لها أرضاً خصبة في العراق عندما يعاني الجفاف، إذ يفتقر المزارعون إلى الموارد المائية لكسب العيش⁽³⁶⁾.

لقد اعترف بعض المسؤولين الإيرانيين مثل عراقتشى بأن أنظمة الزراعة والري القديمة في إيران، فضلاً عن ضعف السياسات المائية خلال العقود الثلاثة الماضية، أسهمت في مشكلة سُحّ المياه في البلاد، فعلى سبيل المثال تُدعم زراعة القمح بشكل كبير في إيران، وليس هناك أي حوافز للمزارعين لتصدير القمح المنتج في الجنوب، ويقول عراقتشى إن إيران يجب أن لا تصرّ على الاكتفاء الذاتي الزراعي لأنها ستستنفد موارد البلاد المائية وتؤدي إلى تحديات أمنية كبيرة⁽³⁷⁾.

كذلك ينتقد خبراء المياه في إيران أولئك الذين يتساءلون عن سبب سماح إيران بتدفق المياه إلى شط العرب في العراق، وهو الممرّ المائي الناتج عن التقاء نهري دجلة والفرات، ويغذيّه روافد مثل نهري الكرخ وكارون. ويعتقد هؤلاء الخبراء أنه إذا اتسعت دائرة التصحّر في العراق نتيجة نقص المياه، فسوف تعاني إيران العواصف الرملية الناجمة عن جفاف المستنقعات المائية في العراق وبسبب مشروع سدّ غونيدوغو أنادولو التركي في منطقة جنوب الأناضول⁽³⁸⁾. وحسب التقارير، فقد دمّر هذا المشروع السياحة تقريباً في منطقة تشاهار محل وبختياري الخصبّة في إيران⁽³⁹⁾.

لقد غادر ثلث سكان الريف في إيران قرأهم بسبب الجفاف والعواصف الرملية، وفي خوزستان يقطع بعض السكان أميالاً لجمع المياه التي تُضخّ في خزانات كبيرة، كما يعمل الجفاف على تفاقم مشكلة المياه في إيران، إذ تقدّر منظّمة الأرصاد الجوية الإيرانيّة أن 97% من البلاد تواجه درجة معيّنة من الجفاف. ويُلقي بعض المحللين باللائمة على سوء الإدارة الحكومية من خلال جرّ المياه لصالح بعض المزارعين على حساب آخرين⁽⁴⁰⁾. وتتمثل مشكلة أخرى في إلقاء الموادّ الكيماوية من المصفاة القريبة من عبدان في المياه المتاخمة للبصرة وخرمشهر، كذلك استخدام الأسمدة الزراعية بشكل كبير⁽⁴¹⁾. بالإضافة إلى ذلك، على إيران التعامل مع سدّ أليسو التركي على نهر دجلة الذي سيمنع تدفّق المياه إلى العراق، ونهر الكرخ في خوزستان الذي يغذيّ هور العظيم في العراق. وقد سارع المسؤولون الإيرانيون، بمن فيهم الرئيس روحاني، إلى إدانة بناء أنقرة السد، مشيرين إلى التدهور البيئي الذي سينتج عن ذلك⁽⁴²⁾.

إيران تعتبر الاحتجاجات الأخيرة حول المياه مسيطراً عليهما

اندلعت احتجاجات متزامنة في إيران والعراق في شهر يوليو 2018 حول مسألة المياه، وألقى العراقيون في المناطق الجنوبية من البلاد باللوم على الركود الاقتصادي بسبب قطع إيران في كثير من الأحيان إمدادات المياه والكهرباء عن هذه المناطق. وفي هذه الأثناء تجمّع العراقيون في مدينة البصرة جنوب شرق العراق لاستقبال ما تناقلته التقارير على أنه مياه عذبة قادمة من إيران، إلا أن طهران أكدت عدم توقيع اتفاقية لإمداد العراق بالمياه⁽⁴³⁾.

حاول المتظاهرون في عبادان وخرمشهر وقف خطط أُشيع أنها اعتمدت لنقل المياه من مناطقهم إلى جنوب العراق، وقد نفت السلطات الإيرانية الشائعات حول إرسال المياه إلى الكويت، إلا أنها صممت بشكل لافت حول إشاعات نقل المياه إلى البصرة⁽⁴⁴⁾. وذكرت مصادر أجنبية أن المتظاهرين كسّروا الأنابيب التي تنقل المياه، إلا أن المسؤولين صرّحوا بأن المياه المالحة في أرفاند رود هي ما أضرّ بتلك الأنابيب، وشجعوا على الاحتجاج في مواقع محدّدة فقط لمنع تدمير المنشآت المائية. وجاءت الاحتجاجات في إيران نتيجة السخط بسبب شنّ طهران معارك سياسية وأيديولوجية في العراق وسوريا واليمن وتجاهل الاحتياجات الأساسية للشعب الإيراني⁽⁴⁵⁾.

ووصف المسؤولون الإيرانيون هذه الاحتجاجات بالمؤسفة، زاعمين أن تناقص المياه العذبة في نهر كارون كان سببه الجفاف وقلة تدفق المياه إلى النهر بسبب تسرب مياه الخليج المالحة إليه وجعلها غير صالحة للاستعمال. وقال النائب في البرلمان الإيراني عبد الله سامري، إن إصلاح أنبوب غدیر الواصل من حویزة إلى خرمشهر وعبدان استغرق أربعة أيام فقط، فأضرّت المياه المالحة بالأنابيب تاركة مخلفات كبيرة في مخزون المياه. من ناحيته قال نائب وزير الداخلية حسين ذو الفقاري إنه أرسلت أربعة وعشرون صهريجاً من المياه إلى المنطقة وإن المشكلة التي أدت إلى الإضرار بالأنابيب سيتم حلها خلال أيام⁽⁴⁶⁾.

عندما بدأت الحكومة بناء سدّ رملي لوقف تدفق مياه الخليج المالحة

وتوزيع المياه المعبأة لتخفيف التوتُّر، اشتكى سكان عبادان وخرمشهر من المياه المالحة والعكرة التي يصعب شربها أو استخدامها لأغراض التنظيف. وقليلون من الناس يستطيعون شراء أجهزة تنقية مياه منزلية. وبالعكس جيرانها لا تمتلك إيران محطات تحلية كبرى على الخليج العربي، بالإضافة إلى ذلك فإن التلوث الكثيف في المياه الجارية يجعل من المستحيل تنقية المياه، بخاصة في مناطق مثل مينوداشت في محافظة عبادان. وقال علي ساري، عضو مجلس محافظة خوزستان، إن الدول المجاورة لإيران تستخدم معدات تنقية لتلبية احتياجاتها المائية، وأضاف أن هذا ليس هو الحال في إيران حيث لا توجد مثل هذا التقنية. وبدلاً من ذلك ينصبّ التركيز على مشروعات جَرِّ المياه، مع تجاهل حقيقة أن المياه التي تُنقل من نهر كارون لا تبعد سوى عشرين كيلومتراً عن مواقع النفايات. ومع عدم وجود نظام مناسب لإدارة النفايات في تلك المنطقة، فإن عمليات نقل المياه هذه ملوثة وغير صحية⁽⁴⁷⁾.

وحسب الحكومة الإيرانية فإنها تعمل على إكمال بناء ثلاثة وثلاثين مشروعاً جديداً للمياه والصرف الصحي في خوزستان، وإيصال أنابيب المياه إلى عبادان وخرمشهر وسوسانغرد ودشت آزاديغان وشادقان⁽⁴⁸⁾، حيث سيكون هذا أكبر مشروع للمياه في إيران هذا العام، بتنفيذ شركة إنشاءات خاتم الأنبياء التابعة للحرس الثوري الإيراني. وعلى الرغم من تأكيد المسؤولين عدم تلقّي هذه الشركة كامل المبالغ المالية لإكمال المشروع، فإنها بدأت بالعمل على ذلك بطريقة أو بأخرى. ويشتمل هذا المشروع على سبعة عشر سداً، وعلى نفق بطول 150 كيلومتراً يمرّ عبر المحافظات الإيرانية في أذربيجان الغربية وكردستان وكرمنشاه وإيلام وخوزستان. وسيعمل هذا المشروع على نقل المياه من غرب إيران إلى وسط وشرق البلاد، مما يعني تحويل تدفُّق المياه عن نهري زاب الصغير وسروان⁽⁴⁹⁾.

لقد بدأت خطة إرسال مياه الشرب إلى خرمشهر منذ عقود مضت، إذ تم إعداد مشروعات مماثلة لمدّ خط أنابيب في السنوات الـ25 الماضية، إلا أن حكومة روحاني هي التي سارعت إلى متابعة تنفيذ مشروع غدير منذ نحو ثلاث سنوات فقط. ومن ناحيته يقول النائب البرلماني غلام رضا شرفي إنه

حذر الحكومة منذ أكثر من عام بشأن أزمة المياه المعلقة والاحتجاجات في خرمشهر، إلا أن أحدا لم يأخذ بتلك التحذيرات، وما زالت الحكومة الإيرانية تُلقِي باللوم في التقدم البطيء للمشروع على الدمار المادي والنتائج الاقتصادية للحرب الإيرانية العراقية في ثمانينيات القرن الماضي.

يبدو أن الحكومة الإيرانية تجاهلت طلبات الخبراء تبني دبلوماسية مائية أكثر فاعلية لإدارة الخلافات مع العراق، وحسب أحد كبار مساعدي روحاني، حسام الدين آشنا، تتشارك إيران في المياه مع خمس عشرة دولة من جيرانها في المنطقة، وخلافاتها مع العراق هي الأخطر. وحسب عراقتشي، فإن الدبلوماسية المائية يمكن أن تمنع الحروب وتشجع على التعاون بدلاً من الصراعات، كما يقترح عراقتشي تبادل المياه مقابل المحاصيل الزراعية مع العراق، وهي سياسة ستوفر على إيران كثيراً من مياها التي تضيع على الأساليب الزراعية البالية، كما يمكن أن تقلل الصراعات الداخلية حول المياه في إيران. وعندما نشر عراقتشي رسالة عبر موقع التواصل الاجتماعي إنستاغرام مُعرباً عن فرحته بعودة تدفق المياه في نهر زيانده رود مرة أخرى، تلقى رسائل غاضبة من خوزستان حيث يتم تحويل المياه منها إلى الوادي الأوسط في إيران⁽⁵⁰⁾.

أما الخبير في مكتب الأنهار الحدودية في وزارة الطاقة الإيرانية جبار وطن فدا، فيقول إن كثيراً من مؤسّسات الدولة المتصارعة في إيران تتنافس على مصادر المياه وتخلط بين سياسات البلاد المائية على طول الحدود⁽⁵¹⁾. ومن خلال الدبلوماسية القوية، الغائبة حالياً، يمكن تجاوز هذه التحديات المؤسسية. ويضيف أن أمام تحسين الوضع فرصة كبيرة. على سبيل المثال، يُعتبر نهر سروان هو الأكبر غربياً البلاد في إقليم كردستان الإيراني ويمر عبر إيران لنحو 300 كلم قبل أن يدخل العراق، إلا أن 10% فقط من مياه النهر تستخدم في إيران. وتحاول إيران العمل على استخدام هذه المياه داخلياً فقط، ممّا يفتح المجال واسعاً للعمل الدبلوماسي⁽⁵²⁾.

ومن الواضح أن السياسة المائية الخارجية لإيران ضعيفة في الوقت الراهن، كما تعتبر «مافيا المياه» في البلاد محلّ نقد بسبب استخدام هذه الموارد

الطبيعية من أجل النفوذ السياسي في العراق وكذلك تحقيق الأرباح. وفي نفس الوقت، لا تزال العواصف الرملية المتكررة القادمة من العراق تعمل على تلويث نصف إيران، إذ تتعامل وزارة الخارجية مع تلك العواصف على أنها أزمة وطنية مساوية للتهديدات الإرهابية.

ويعتقد كثيرون في إيران أن الوزارة لم تقم بما يكفي لحل المشكلة تمامًا، كمنظمة حماية البيئة التي لم تفعل إلا قليلاً، وكانت تعمل على رفع الشكاوى البيئية دون تقديم أي حلول، كما تتردد مؤسسات الدولة الأخرى في تحمل مسؤولية النزاع المائي ما بين إيران والعراق. وفي عهد صدام حسين تم تحويل المياه من عدة مناطق في جنوب العراق ومن مجاري نهري دجلة والفرات لتعزيز هيئته كديكتاتور في مناطق مسقط رأسه في العراق وإخضاع السكان في الجنوب. ونتيجة لذلك دُمّر البيئة الطبيعية العراقية، فأصبح العراق بيئة خصبة لعناصر تنظيم الدولة بعد عقود لاحقة. ويخشى الخبراء من مواجهة إيران لنفس المشكلة بسبب عدم اتخاذها أي إجراء للوقوف في وجه تركيا أو حلّ مشكلاتها مع العراق باستثناء عمليات بناء السدود وجني المال من هذه المشروعات⁽⁵³⁾.

تواجه إيران أدنى معدلات هطول الأمطار لثلاث سنوات متتالية، كما تواجه جفافاً شديداً لا يبشر بمستقبل واعد، فنحو 338 وادياً من أصل 699 في إيران موجودة في مناطق حرجة أو محظورة استهلاك المياه، كما تواجه 334 بلدة ومدينة حالياً أزمات مياه⁽⁵⁴⁾. وفي المناطق المطلّة على الخليج تزعم الحكومة أن أوضاع إمدادات المياه عادت قريبة من وضعها الطبيعي، وأن استهلاك المياه قد انخفض، إلا أنه مع انخفاض الأمطار بنسبة 41% إلى جانب الكثافة السكانية، تبقى التوقعات حول إمدادات المياه في هذه المناطق حرجة⁽⁵⁵⁾.

المصادر والمراجع

- (1) نيكاهانغ كوسار، سياسات المياه المدمرة: المصالح المالية ضدّ المصالح الوطنية، بي بي سي الفارسية، 24 نيسان، 2018. تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (2) وكالة أنباء فارس، يجب علينا التحدث مع الدول المجاورة حول المياه. <http://cutt.us/ULrlg>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (3) كوسار، سياسات المياه المدمرة، 2018.
- (4) اصغر ضرابي، امير حسين حلييان، ومهران شبنكري، «خطط نقل المياه من كارون إلى زياندة رود»، مجلة جامعة اصفهان للبحوث، ص 67-69. <http://cutt.us/mX2cU>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (5) محمد رضا رحيمي زاده وأوميد بوزرج حداد، «تأثير نقل المياه عبر الإقليم على مصادر المياه في إيران»، معلومات استراتيجية حول الزراعة وعلوم الصادر الطبيعية، المجلد الثالث، رقم 1 (2016-1397) ص 27-42. <http://cutt.us/2fYwA>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (6) فرزاد رمضاني بونيش، «لا توجد رواية مشتركة عن أوضاع المياه في البلاد»، شبكة دراسات السياسات العامة. <http://cutt.us/fnhvZ>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (7) رحيمي زاده وبوزرج حداد، «تأثير نقل المياه عبر الإقليم على مصادر المياه في إيران»، 2016.
- (8) «تقرير إيران حول أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة»، تاريخ الدخول: في 13 أغسطس 2018. <http://cutt.us/QWM6R>
- (9) فرزانه بازربور، «أزمة المياه في عام 1396: المرشد يقدم مطالب على أرض محروقة» بي بي سي الفارسية، 21 مارس، 2018. <http://cutt.us/O6mvR>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (10) «سد كتواند ليس له دور في المياه المالحة في نهر كارون»، شبكة دراسات السياسات العامة. <http://cutt.us/YeS5e>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (11) «أحد أعضاء البرلمان الإيراني حول أزمة المياه في إيران: مجتمعنا يواجه الانهيار»، بي بي سي الفارسية، 27 يونيو، 2018. <http://cutt.us/2GYhs>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (12) «الحاجة إلى الاتّفاق مع أفغانستان حول المياه في حريروود»، التنمية المستدامة، مركز أبحاث باقر العلوم، 24 سبتمبر، 2017. <http://cutt.us/NpVZ7>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (13) «الحاجة إلى الاتّفاق مع أفغانستان حول المياه في حريروود»، 2017.
- (14) «الحاجة إلى الاتّفاق مع أفغانستان حول المياه في حريروود»، 2017.
- (15) بنفشه كينوش، «السعودية وإيران: أصدقاء أم أعداء؟»، نيويورك: بلغراف ماكميلان، 2016، صص 88-89.
- (16) محمد تقى ستاري: «استعراض موجز للتوترات المحتملة حول المياه في الشرق الأوسط»، «دجلة والفرات: المياه أو البنادق؟»، شبكة الدراسات السياسية العامة، شمس، 30 أغسطس، 2017. <http://cutt.us/dwPX>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (17) «يجب أن نتحدث مع الدول المجاورة حول المياه»، وكالة أنباء فارس. <http://cutt.us/ULrlg>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (18) «إيران تمنع تدفق النهر الثاني إلى كردستان»، رودوا، 7 يوليو 2017. <http://www.rudaw.net/english/kurdistan/060720175>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (19) «إيران تمنع تدفق النهر الثاني إلى كردستان»، 2017.

- (20) رحيمي زاده وبوزرج حداد، «تأثير نقل المياه عبر الإقليم على مصادر المياه في إيران»، 2016.
- (21) جوشوا ليفكوفيتز: «العراق يحذر: كيف يمكن للجفاف الزاحف أن يسبب الأزمة المقبلة»، معهد الشرق الأوسط، 3 يونيو 2018، <http://cutt.us/x0StQ>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (22) ليفكوفيتز، العراق يحذر: كيف يمكن للجفاف الزاحف أن يسبب الأزمة المقبلة»، 2018.
- (23) نزار لطيف: «العراق يلقي اللوم على إيران بسبب تلوث المياه» الوطنية، 16 كانون الثاني، 2011، <http://cutt.us/mkfq1>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (24) «إيران تخفض تدفق زاب الصغير إلى كردستان»، رودوا، 2 يونيو، 2018، <http://cutt.us/y5ynw>، تاريخ الدخول: 12 أغسطس 2018.
- (25) مسؤول إيراني: «صفقات المياه الإيرانية-العراقية لا تغطي نهري سروان والزاب الصغير» رضوة، 4 يوليو، 2018، <http://cutt.us/cBgNw>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (26) سلام عبد القادر عبد الرحمن: «جفاف نهر زاب السفلي والنزاعات المائية المستقبلية بين إيران وإقليم كردستان والعراق»، المجلة الدولية للدراسات البيئية، المجلد 75، 27 يناير، 2018، <http://cutt.us/Od6Ro>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (27) ليفكوفيتز، «العراق يحذر: كيف يمكن للجفاف الزاحف أن يسبب الأزمة القادمة»، 2018.
- (28) ليفكوفيتز، «العراق يحذر: كيف يمكن للجفاف الزاحف أن يسبب الأزمة القادمة»، 2018.
- (29) ليفكوفيتز، «العراق يحذر: كيف يمكن للجفاف الزاحف أن يسبب الأزمة القادمة»، 2018.
- (30) «إيران توقف تصدير الكهرباء والماء إلى العراق»، صحيفة بغداد بوست، 17 يوليو، 2018، <http://cutt.us/YGClc>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (31) «نحن واهمون بشأن التنمية»، مركز الدراسات الاستراتيجية، شبكة دراسات السياسات العامة، يوليو 2016، <http://cutt.us/VNNz8>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (32) «الحاجة للاتفاق مع أفغانستان حول المياه في حريرو»، مركز أبحاث باقر العلوم، 2017.
- (33) تجاهل الدبلوماسية المائية يمكن أن يؤدي إلى صراعات داخلية في إيران، مركز الدراسات الاستراتيجية، شبكة دراسات السياسات العامة، 24 يناير، 2016، <http://cutt.us/W2FjF>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (34) تجاهل الدبلوماسية المائية يمكن أن يؤدي إلى صراعات داخلية في إيران، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2016.
- (35) علي جوانماردي، مايكل ليبين، أفشار سيقارتشي، وبهروز سمدبيجي: الإيرانيون ينظمون مظاهرات كبيرة احتجاجًا على نقص المياه في الجنوب، VOA، يوليو 26، 2018، <https://bit.ly/2MWkveq>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (36) سيد عباس عراقجي، «دبلوماسية المياه: من الصراع إلى التعاون»، مجلة السياسة العالمية، العدد 10، شتاء 2013، <http://cutt.us/Te6N5>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (37) عراقجي، دبلوماسية المياه، 2013.
- (38) «بناء السدود في تركيا يعني التصحر في العراق»، العالم الأخضر رقم 4-5، <http://cutt.us/TIZD>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.
- (39) ضرابي وحليبان وشبكري، «خطط نقل المياه من كارون إلى زياندة رود».
- (40) زهرة يزداني: «شكوك حول نقل المياه من بهشت آباد»، إدارة المياه، يوليو 2016، <http://cutt.us/>

XWbBB، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.

(41) أردلان، 2018.

(42) «الرئيس الإيراني ينتقد مشاريع السدود التركية»، آر إف إي، 3 يوليو 2017. <http://cutt.us/wi4rs>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.

(43) «اشتباكات خرمشهر لم ينتج عنها أية وفيات»، إيسنا، 3 يوليو، 2018. <http://cutt.us/7QdEK>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018

(44) أحمد مجيديان: «أكراد العراق يحتجون على قرار إيران تحديد تدفق المياه إلى شمال العراق»، معهد الشرق الأوسط، 11 يونيو، 2018. <http://cutt.us/cgZJh>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.

(45) «لم ينتج أي وفيات عن اشتباكات خرمشهر»، إيسنا.

(46) «إعادة الهدوء إلى خرمشهر»، الشرق، 3 يوليو 2018. <http://cutt.us/PZlUx>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.

(47) «إعادة الهدوء إلى خرمشهر»، الشرق.

(48) «القضاء على مشاكل المياه في عبادان وخرمشهر من قبل 10 يوليو»، وكالة مهر للأخبار، 3 يوليو، 2018. <http://cutt.us/y5oDI>، تاريخ الدخول 13 أغسطس 2018.

(49) «مشروع المياه الجديد الضخم في إيران الذي يوشك على الانتهاء يهدد الأنهار العراقية» روداو، 11 يونيو، 2018. <http://cutt.us/VQisg>، تاريخ الدخول 13 أغسطس 2018

(50) عراقجي، 2013.

(51) «تجاهل الدبلوماسية المائية يمكن أن يؤدي إلى صراعات داخلية في إيران»، مركز الدراسات الاستراتيجية، شبكة دراسات السياسات العامة، 24 يناير 2016. <http://cutt.us/W2FjF>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018.

(52) عباس محمدي: «الحاجة إلى تحسين السياسة الخارجية بشأن المياه والعواصف الرملية»، مركز الدراسات الاستراتيجية وشبكة دراسات السياسات العامة. <http://cutt.us/Uvmr3>، تاريخ الدخول 13 أغسطس 2018.

(53) محمد تقي ستاري: «ملاحظة صغيرة حول الخطوات الأساسية لحل أزمة المياه في إيران»، مركز الدراسات الاستراتيجية وشبكة دراسات السياسات العامة، 13 أغسطس 2017. <http://cutt.us/TERKJ>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018

(54) «يوجد 388 وادياً في إيران في المناطق المحظور استخدام المياه فيها»، وكالة أنباء فارس، 22 يوليو، 2018. <http://cutt.us/ui7Tw>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018

(55) «أزمة المياه في بندر عباس شبيهة بالأزمة في أصفهان»، وكالة فارس للأخبار، 16 يونيو، 2018. <http://cutt.us/QDFY>، تاريخ الدخول: 13 أغسطس 2018



RASANAHA
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies